



د. منى الفودري

مدير إدارة الشؤون القانونية حاليا

ومدير إدارة مكتب التفيتش والتدقيق سابقا

الهيئة العامة لشؤون القصر - دولة الكويت

مؤتمر الكويت الأول
دور مكاتب التفتيش والتدقيق
في القطاع الحكومي



الإطار القانوني لمكاتب التفتيش والتدقيق في القطاع الحكومي الكويتي

الراعي البلاتيني



الراعي الرسمي



من 26 إلى 28 مايو 2025
فندق ومنتجع جميرا شاطئ المسيلة - الكويت



تنظيم

محتوى المشاركة

الأساس القانوني لمكاتب التفيتيش والتدقيق

أهمية مكاتب التفيتيش والتدقيق

المسؤوليات القانونية لمكاتب التفيتيش والتدقيق

التحديات القانونية لمكاتب التفيتيش والتدقيق

التوصيات

الأساس القانوني لمكاتب التفتيش والتدقيق

قرار مجلس الوزراء رقم (283) لسنة 2011

القوانين الداعمة الأخرى

المعايير المهنية المكملة للنظام القانوني

الأساس القانوني لمكاتب التفتيش والتدقيق

قرار مجلس الوزراء رقم (283) لسنة 2011

**نص القرار: يلزم الجهات الحكومية بإنشاء مكتب تفتيش
وتدقيق داخلي مستقل يتبع أعلى سلطة إشرافية في
الجهة.**

الأساس القانوني لمكاتب التفتيش والتدقيق

القوانين الداعمة الأخرى

قانون ديوان المحاسبة رقم 30 لسنة 1964

قانون المناقصات العامة رقم 49 لسنة 2016

قانون ديوان الخدمة المدنية

الأساس القانوني لمكاتب التفتيش والتدقيق

المعايير المهنية المكملة للنظام القانوني

التزام مكاتب التفتيش التدقيق بالمعايير الدولية للتدقيق الداخلي
وخاصة الصادرة من المعهد المدققين الداخلي

IIA

الجديد في معايير 2024 (الإضافات والتحسينات الرئيسية)

تحديد 15 مبدأ رئيسي جديد يغطي جميع جوانب التدقيق الداخلي.

**تحديث دور التدقيق الداخلي في الحوكمة وإدارة المخاطر ليكون أكثر
تكاملاً مع الإدارة العليا.**

**تعزيز المتطلبات المتعلقة باستخدام التكنولوجيا والبيانات الضخمة في
التدقيق الداخلي**

الجديد في معايير 2024 (الإضافات والتحسينات الرئيسية)

زيادة تركيز المعايير على إدارة الأداء والجودة لضمان تحقيق قيمة مضافة للمؤسسة.

تحسين العلاقة بين التدقيق الداخلي والمجلس والإدارة العليا لضمان استقلالية أكبر.

تعزيز الامتثال بالقوانين واللوائح التنظيمية لضمان شفافية أكبر.

التركيز على الكفاءات المهنية وتطوير مهارات المدققين الداخليين لضمان تحقيق معايير أداء عالية.

المقارنة بين معايير التدقيق الداخلي القديمة ومعايير التدقيق الداخلي الحديثة 2024

المجال	المعايير القديمة (قبل 2024)	المعايير الحديثة (2024)	الجوانب المضافة والتغيرات الرئيسية
الهيكل العام للمعايير	قائمة من المعايير المرتبة بشكل تقليدي - (IPPF) الإطار الدولي للممارسات المهنية)	تم تبسيط الهيكل وتحويله إلى 16 مبدأ رئيسي تغطي كافة الجوانب الرئيسية للتدقيق الداخلي.	✓تسهيل فهم المعايير وتطبيقها.
التركيز على الحوكمة	لم يكن هناك تركيز كافٍ على دور التدقيق الداخلي في الحوكمة المؤسسية.	تعزيز دور التدقيق الداخلي في تعزيز الحوكمة وإدارة المخاطر والرقابة داخل المؤسسات.	✓زيادة تأثير التدقيق الداخلي على اتخاذ القرارات الاستراتيجية.
مفهوم إدارة المخاطر	كان يتم التعامل مع المخاطر كجزء من عمليات التدقيق التقليدية.	أصبح هناك توجه استراتيجي أكبر لإدارة المخاطر مع تبني نهج استباقي لتحديد المخاطر المحتملة.	✓تحسين القدرة على التنبؤ بالمخاطر والاستجابة السريعة لها.
التقنيات الحديثة والتكنولوجيا	لم يكن هناك تركيز واضح على استخدام التقنيات الرقمية في التدقيق.	أصبح هناك توجيه واضح لاستخدام الذكاء الاصطناعي، البيانات الضخمة، والتدقيق الرقمي في الممارسات اليومية.	✓تعزيز كفاءة عمليات التدقيق وسرعة تحليل البيانات.

المقارنة بين معايير التدقيق الداخلي القديمة ومعايير التدقيق الداخلي الحديثة 2024

المجال	المعايير القديمة (قبل 2024)	المعايير الحديثة (2024)	الجوانب المضافة والتغيرات الرئيسية
الاستقلالية والموضوعية	كانت القواعد موجودة ولكنها غير محددة بوضوح في بعض النواحي.	تعزيز متطلبات الاستقلالية التنظيمية للرئيس التنفيذي للتدقيق الداخلي وتوضيح متطلبات الحوكمة الداخلية.	✓ تحسين النزاهة ومنع تضارب المصالح.
متطلبات الكفاءة والتدريب	لم تكن هناك متطلبات واضحة لتطوير المدققين الداخليين باستمرار.	إدراج متطلبات التدريب المستمر والتطوير المهني لجميع المدققين الداخليين.	✓ ضمان أن المدققين لديهم المهارات الحديثة المطلوبة.
قياس الأداء والجودة	لم تكن هناك معايير دقيقة لقياس أداء وظيفة التدقيق الداخلي.	أصبح هناك متطلبات واضحة لقياس الأداء وتحسين الجودة من خلال معايير 8.3 و 8.4.	✓ تحسين جودة التدقيق وتوفير تقارير ذات قيمة أعلى.
الشفافية والتواصل مع المجلس والإدارة العليا	كان هناك حد أدنى من المتطلبات الخاصة بالتواصل مع المجلس والإدارة العليا.	أصبح هناك إلزامية أكبر للتواصل المنتظم مع المجلس والإدارة لضمان تعزيز الرقابة الفعالة.	✓ تحسين فهم المجلس لدور التدقيق الداخلي.
الالتزام بالقوانين والأنظمة	كانت القوانين المحلية تؤثر على ممارسات التدقيق ولكن لم يكن هناك إطار موحد.	تم إدراج متطلبات صريحة لضمان الامتثال للقوانين واللوائح، خاصة في القطاعات الحكومية والمالية.	✓ تقليل المخاطر القانونية وزيادة الامتثال التنظيمي.

أهمية مكاتب التفتيش والتدقيق

التحقق من الإلتزام بالقوانين واللوائح والقرارات

اكتشاف القصور والمخالفات والتوصية بمعالجتها

اقتراح التوصيات لتحسين الاداء المؤسسي وضبط الهدر المالي

تنسيق الجهود الرقابية مع الجهات الرقابية الاخرى

المساهمة في نشر ثقافة النزاهة والشفافية والمسائلة

المسؤوليات القانونية لمكاتب التفتيش والتدقيق

مراقبة الالتزام

متابعة القرارات

مراجعة العقود

التحديات القانونية

- نقص التشريعات - غياب صلاحيات صريحة
- عوائق الإستقلالية - تبعية للإدارة التنفيذية
- نقص الكوادر المؤهلة والمتخصصة
- الضعف التكنولوجي لتحليل البيانات والتقارير
- عدم وجود برامج تدريبية منهجية
- ضعف التنسيق تداخل الاختصاصات

التوصيات

إصدار لائحة تنظيمية موحدة: تحديد صلاحيات ومهام مكاتب التفتيش والتدقيق بوضوح لتجنب التداخل مع الجهات الأخرى

تعزيز الإستقلالية: ضمان تبعية مكاتب التفتيش والتدقيق لأعلى سلطة إشرافية في الجهة، مما يعزز من قدرتها على أداء مهامها بفعالية

التدريب والتأهيل: توفير برامج تدريبية مستمرة لموظفي مكاتب التفتيش والتدقيق لتعزيز مهاراتهم ومعارفهم بالتشريعات واللوائح ذات الصلة



د. منى الفودري

مدير إدارة الشؤون القانونية حاليا
ومدير إدارة مكتب التفتيش والتدقيق سابقا
الهيئة العامة لشؤون القصر - دولة الكويت



مؤتمر الكويت الأول
دور مكاتب التفتيش والتدقيق في القطاع الحكومي



تنظيم

الإبداع الخليجي